الجريمة الحضرية، قراءة سوسيوإيكولوجية ميدانية في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة

Urban crime, Reading SocioEcological Field In the new urban poles of Annaba

حمدان مداح *

جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)، meddahhamdane2@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2023/07/04؛ **تاريخ القبول**: 2024/04/27؛ **تاريخ النشر**: 2024/05/20

ملخص: تتناول هذه الدراسة قراءة سوسيوإيكولوجية ميدانية للجريمة الحضرية في الأقطاب الحضرية الجديدة بولاية عنابة، لاحظ الباحث مشكلة الجريمة تزداد مع نمو التحضر، وتنتشر الجرائم مثل العنف المنزلي والاغتصاب والقتل والجرائم الإلكترونية والجريمة الاقتصادية، خلصت الدراسة إلى أن الجريمة تميل إلى استخدام الشباب الجانحين كقوة عاملة ورخيصة، مما أدى إلى توطيد ثقافة فرعية للعصابات متجذرة، قام الباحث بدراسة حالة لعينة من ثلاثة أفراد، من سكان الأقطاب الحضرية الجديدة، فمكافحة العنف يجب أن تشمل الجهات الفاعلة المعنية كالمحاكم، والتعليم، والإسكان، والصحة، وأن أسبابها هي: عدم المساواة، ونقص الدعم للأحياء، وعدم الوصول الحقيقي إلى الخدمات، وتأثير التنقل السكني في الأحياء على الجريمة، وعواقب تجارب السكان مع الجريمة على إحساسهم بالارتباط بالحي.

الكلمات المفتاح: جريمة حضرية؛ أقطاب حضرية؛ عنابة.

Abstract: . This study examines a field socio-ecological reading of urban crime in the new urban poles of Annaba State crime problem increases as urbanization grows, and crimes such as domestic violence, rape, murder, cybercrime and economic crime are widespread the study found that crime tended to use young offenders as a labour force and cheap, Leading to the consolidation of a deep-rooted gang subculture, the researcher conducted a case study of a sample of three individuals, Among the inhabitants of the new urban poles, combating violence must include relevant actors such as courts, education, housing and health, the causes of which are: Inequality, lack of support for neighbourhoods, lack of genuine access to services, the impact of neighbourhood housing mobility on crime and the consequences of people's experiences of crime on their sense of connection with the neighbourhood.

Keywords: urban crime; urban poles; Annaba

1-تمهيد:

لطالما كان موضوع الجريمة الحضرية مفتونًا بالباحثين والأخصائيين الاجتماعيين، من الناحية التاريخية، كان موضوع الجريمة مرتبطًا بالأماكن الحضرية لدرجة أن ذكر المدن نفسه أثار صورًا للأحياء الفقيرة العنيفة والخوف من الإيذاء، السبب الرئيسي هو أن الجريمة لا يتم توزيعها بشكل عشوائي، بل إن الفرص البيئية للجريمة تختلف باختلاف الزمان والمكان، وتميل المدن إلى أن تكون لها خصائص تزيد من قابلية التعرض للجريمة، على الرغم من أن المدن تختلف على أبعاد عديدة، بما في ذلك الثقافة والمناخ والتاريخ والخصائص الديموغرافية (على سبيل المثال، حجم السكان، والكثافة، والبنية العمرية، وأنماط الهجرة)، إلا أن معدلات الجريمة كانت تاريخيا أعلى في المجتمعات الحضرية منها في الأماكن الريفية والضواحي، لهذا السبب، يعتبر الكثيرون أن المدن هي المختبر الاجتماعي المثالي لدراسة الجريمة، والبحوث حول الجريمة كمشكلة اجتماعية قائمة على المكان، قارنت الأبحاث حول التوزيع المكاني للجريمة مستويات ومقاييس التحليل المختلفة، بما في ذلك عينات من المدن والمناطق الإحصائية الحضرية والأحياء، تركز العديد من الدراسات على مدينة واحدة، وبالإضافة إلى ذلك، تغطي أدبيات الجريمة الحضرية مواضيع متنوعة جدا، بما في ذلك مختلف المناهج النظرية القائمة على الأماكن، والمفاهيم، وشروح الأسباب والعواقب، والسياسات، والتأثيرات الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية والتجارية والنفسية.

تزداد مشكلة الجريمة مع نمو التحضر، وأصبحت أكثر تعقيدًا في عالم اليوم، وخاصة في الأقطاب الحضرية الجديدة، لأن المجرمين غالبًا ما يحصلون على الحماية من الفاسدين في المجتمع، فالجريمة ظاهرة حضرية إلى حد كبير، عادة ما تكون الجريمة والعنف أكثر خطورة في بعض المناطق الحضرية من غيرها، وتتفاقم بسبب النمو الحضري السريع، اكتسبت تكنولوجيا البيانات الضخمة الكثير من الاهتمام، وتتيح هذه التكنولوجيا مزيدا من الفهم لديناميكيات الجريمة، ويمكن أن تؤدي إلى تطورات وتحسينات في أدوات تحليل الجريمة الحضرية، من وجهة نظر العلماء القائمة على البيانات، يجب معالجة الإجراء الميداني بأكمله، من جمع البيانات إلى نتائج العدالة، عند معالجة قضايا الجريمة في الأقطاب الحضرية، إن الخوف من الجريمة يمكن أن يؤثر على نوعية الحياة الأساسية للمواطنين، وأن المفاهيم المتعلقة بالجريمة هي أكثر أهمية من الواقع، من حيث تأثيرها على الحياة الحضرية، وكان الجناة ينتمون في معظمهم إلى نفس حي المنشأ الذي ينتمي إليه ضحاياهم.

أصبحت الأبحاث حول الجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة مهتمة بشكل أساسي بشرح سبب اختلاف معدلات الجريمة الحضرية، ولماذا ترتبط بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمكانية بالاختلافات في معدلات الجريمة الحضرية، وكيف تؤثر بعض خصائص الجريمة في الأماكن الحضرية على الإجرام الفردي، كما أسهمت الجريمة المنظمة في انتشار الجريمة في جميع أنحاء المدن، للجريمة المنظمة والفساد تأثير كبير على الثقة الجماعية والفردية في المؤسسات العامة، وتتمثل إحدى المشاكل اليوم في تعزيز الصلة بين الإجرام الكلي والجزئي، والواقع أن الجريمة الحضرية تميل إلى استخدام الشباب الجانحين كقوة عاملة رخيصة، يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى توطيد ثقافة فرعية للعصابات متجذرة تدريجياً في السياق الحضري. المطلوب بدلاً من ذلك هو فهم العلاقة الطارئة للظروف الحضرية المختلفة والتفسيرات المختلفة للحياة الحضرية، التفاعل بين البيئة الحضرية وتطور شخصية الإنسان.

1.1. الإشكالية:

الجريمة هي سلوك معاد للمجتمع ترفضه الجماعة وتعلق عليه عقوبات، (الجوهري، 2011، صفحة 142) وبهذه الطريقة، فإن جميع الأنشطة التي تفرض عليها الدولة عقوبات هي جرائم، قد تكون الأنشطة التي لا ترتبط بها عقوبات خاطئة؛ ولكنها لن تكون إجرامية، هناك علاقة إيجابية بين معدل الجريمة وحجم المدن، وتختلف أنواع الجرائم أيضا اختلافا كبيرا من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، الجرائم الاقتصادية مثل سرقة الممتلكات وسرقة السيارات والسرقة بالخطف والغش وما إلى ذلك، هي أكثر في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، والقتل والعنف البدني، يمكن إعادة التفكير في المناطق الحضرية على أنها في نفس الوقت الخلفية التي يتجلى منها

العنف ويتم تجربته كحدث، وكذلك العملية التي تشكل العنف نفسه، وبالتالي يصبح العنف الحضري مفهومًا استراتيجيًا يظهر عند التقاطع بين الهيكل والتمثيل والعاطفة، وبطبيعة الحال، فإن هذا التكوين المعقد يتشكل بشكل عميق، ويشكل بالفعل، من خلال الطريقة التي يتم بها التصدي للعنف الحضري و إدارته في سياق السياسة الحضرية المعاصرة، بالنسبة للثراء، فهي طريقة سهلة لاكتساب المزيد من الثروة، التي أصبحت في الهيكل الاجتماعي الحالي، والنجاح المادي هو جزء مهم من الهيبة ولا أحد يهتم بكيفية اكتساب المرء لثروته، أن التمدن يشكل جزءًا رئيسيًا من أنماط الحياة المعاصرة، التي تتعدى ببطء على الأشكال الحالية للحياة الريفية، وتبتلعها جميع الآثار والتعقيدات والعواقب المترتبة على المشاكل الاجتماعية الحضرية، ومختلف التجمعات الاجتماعية الحضرية، بما في ذلك الفئات المنحرفة، ومختلف جوانب المواقف الاجتماعية الحضرية، التفاعل بين البيئة الحضرية وتطور شخصية الإنسان الحضري، وما ينشأ عن ذلك من انحرافات سلوكية تبلغ بعضها حد الإجرام. (العزي، 2011، صفحة 193).

تمت مناقشة ظاهرة الجريمة على نطاق واسع في العديد من مجالات البحث بما في ذلك علم البيئة وعلم الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد، على سبيل المثال، يعتبر عدم المساواة في الدخل وهيكل الأجور وسوق العمل مساهمين مهمين في معدل الجريمة من منظور الاقتصاد، كما أظهرت البحوث وجود علاقة قوية بين الجريمة والإجرام والبيئة الحضرية،(Aron, 1987, p153) مما يوفر منظورًا بيئيًا يمكنه استكشاف الجريمة وتحليلها على مستويات جغرافية مختلفة، في الوقت الحاضر، أصبح المنظور البيئي شائعًا بين العديد من مجالات البحث الحضرية والإجرامية، وشكل تدريجيًا نهجًا متعدد التخصصات: لفهم الجريمة الحضرية من منظور بيئي، ثم المفاهيم والنظريات الرئيسية في علم الجريمة البيئي، التأثيرات الثقافية والدينية والاجتماعية والتجارية والنفسية، ومجموعات هذه التأثيرات تتبع أنماطًا عامة تعكس المجتمع في الأقطاب الحضرية الجديدة، إلى توفير الخدمات الخاصة لحماية المجتمع من الجريمة أو العنف، والممتلكات من أجل السلامة على المستوى الفردي أو المجتمعي، أن تنوع الجريمة كان مختلفًا بالتأكيد عند مقارنة المناطق الحضرية والريفية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى الطبيعة المتغيرة للجريمة، يمكن أن تكون هناك أسباب مختلفة للجريمة تتغير على أساس طبيعة الجريمة وزمان ومكان وقوعها وما شابه ذلك، أن الفضاء الحضري أصبح الآن مجالًا جديدًا وسهلاً ويمكن الوصول إليه للأنشطة الإجرامية.

فالجزائر كمجتمع يمثل فردانيته السوسيولوجية ومفاهيم سوسيولوجية خاصة به مستقلة مقارنة بجملة الحقول المنتجة في المجتمعات الأخرى (بوحزام، 2016، صفحة 78)، لذا، فإن العنف آخذ في الازدياد، لقد حان الوقت لأن تصوغ الحكومة أحكامًا فعالة لحماية المواطنين في الفضاء الافتراضي أيضًا. لهذا، فإن خلايا الأمن السيبراني المختلة ليست كافية وهناك حاجة إلى صياغة أحكام تشريعية مشروعة. الهيكل الطبقي والصراع الطبقي في المجتمعات الحضرية، مثل هذه السمات للأمراض الاجتماعية والتلوث والأحياء الفقيرة ومستحقات القمار ومراكز الترفيه والحانات والنوادي والحياة الصحيحة، عوامل وأسباب الفوضى الاجتماعية والشخصية وسبل علاجها، وهو ما أفرز عدة مشكلات تعاني منها المدينة الجزائرية التي اصبحت مصدرا للقلق والإزعاج والخوف؛ بدلا من الاستقرار والشعور بالأمان والطمأنينة (يعلى، 2022، صفحة 273).

بعد هذا الاستطراد، يمكن للباحث أن يطرح التساؤل الرئيسي: ما هو واقع الجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة؟

كما يمكن طرح سؤالين متفرعين:

أ-ما أسباب ارتفاع الجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة؟

ب-ما نوع الجرائم الأكثر انتشارا في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة؟

1-2-أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

أ-أن يشارك الباحث بنشاط في تشخيص المشكلات الإجرامية في الأقطاب الحضرية الجديدة والمشاكل البيئية، التي تطرحها الحالة العينة، واقتراح حلول عملية، وشرح التقييمات التي تزوده بها الحالات العينات بممارسة ذات مغزى في التحليل السوسيوإيكولوجي.

ب-كشف التأثيرات الثقافية والاجتماعية والنفسية، ومجموعات هذه التأثيرات تتبع أنماطًا عامة تعكس المجتمع الذي توجد فيه تلك العلاقة بين الجريمة والبيئة الحضرية الجديدة.

ج-محاولة معرفة مدى علاقة العائلات المرحلة الى الأقطاب الحضرية الجديدة بالجريمة.

د-التعرف وكشف حقيقة الجريمة وتنوعها في الأقطاب الحضرية الجديدة.

هـ-كشف التفاعل بين البيئة الحضرية الجديدة وتطور شخصية الفرد المرحل من الأحياء السكنية الهامشية.

2. تحديد مفاهيم الدراسة:

2-1-مفهوم الجريمة الحضرية:

الجريمة هي في الأساس فعل يعاقب عليه القانون، لا يحدث ذلك بسبب سبب واحد ولكنه حدث معقد للغاية يتأثر بثقافة المكان الذي يحدث فيه، (أبوتوتة، 1999، صفحة 94) مع حدوث التحضر بمعدل سريع، كان هناك تدفق للعمال إلى المناطق الحضرية والتحضر السريع، والاعتقاد بأن مجموعات معينة تحمل مجموعات من المعايير والقيم، التي تجعلها أكثر عرضة للانخراط في الجريمة، في العديد من المدن الكبرى، تنتشر الجرائم الحضرية العنيفة مثل العنف المنزلي والاغتصاب والقتل والاختطاف والجرائم الإلكترونية والجريمة الاقتصادية، هذه الأوضاع تسبب آفات اجتماعية يمكن أن تؤدي إلى تدهور في النظام الاجتماعي والصحة النفسية للسكان، (لخذاري، بوزغاية، و جيماوي، 2023، صفحة 207) تعتبر المدينة، فسكان الأقطاب الحضرية يقدرون الحرية والفردية ويتخذون شخصية أو أسلوب حياة غير مبال ومستقل وبعيد اجتماعيًا للتعامل مع المدينة، وأن موقف سكان المدن اللطيف لا يتوافق مع السيطرة الاجتماعية اللازمة للحفاظ على النظام، وهي كل فعل أو امتناع عن فعل يصدر عن إرادة آثمة ويترتب عليه تهديد بالخطر أو إلحاق الضرر بالغير. (لمزري و حبة، 2014، صفحة 173). كما **عرفها فرانك** براسل بأنها أي فعل يؤدي إلى انتهاك القانون ويعاقب صاحبه من قبل الدولة. (زراري، 2014، صفحة 41).

2-2-مفهوم الأقطاب الحضرية:

فكرة الأقطاب السكنية الجديدة في الجزائر بدأت في القانون 87-03 المؤرخ في 28-01-1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، لاسيما المواد من 25 إلى 32 منه. (الجريدة الرسمية، 1987، صفحة 149)، الذي يتحدث عن إنشاء مدن جديدة، إن المدن تسبب الشعور بالضيق وعدم الاستقرار والعزلة والطلاق والجريمة والقطيعة، مع التركيز على الطرق التي تزيد بها المدن من احتمالية ازدهار الثقافات الفرعية، وأن المدن تتكون من أنواع عديدة من السكان الذين يمكن أن يكون لديهم روابط اجتماعية قوية وتعلق مجتمعي، يشير المفهوم عن الأقطاب الحضرية إلى أن بعض الأحياء الحضرية منخفضة الجريمة ومراقبة، إنه في الأحياء الحضرية المستقرة والمتجانسة اجتماعيا، قد يعيد السكان القدامى إنشاء المدن الصغيرة ويسنون السيطرة الاجتماعية.(Dubar, 2006, p83) الجريمة، هي جزء من السياسة الرمزية الموجودة في المدن. تعتبر المدينة آلة نمو مع مجموعات المصالح القوية، التي تحدد المشاكل الاجتماعية التي يجب أن تعطيها الشرطة ووسائل الإعلام الأولوية (على سبيل المثال، الجريمة والتشرد مقابل البنية التحتية والإسكان) وكيفية القيام بذلك، التأثيرات الثقافية والاجتماعية والتجارية والنفسية، ومجموعات هذه التأثيرات تتبع أنماطًا عامة تعكس المجتمع، الذي توجد فيه تلك العلاقة. قدم **ماكس ويبر** في «المدينة» تعريفًا آخر للمدينة، تحدد خمس سمات المجتمع الحضري: يجب أن تمتلك 1) تحصين، 2) سوق، 3) قانون قانوني ونظام محاكم خاص بها، 4) رابطة من المواطنين الحضريين تخلق إحساسًا بالشركات البلدية، 5) استقلالية سياسية كافية للمواطنين الحضريين لاختيار حكام المدينة، ونقصد هنا بالأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة: (الأقطاب الحضرية الجديدة التي أنشئت خلال العشريتين الماضيتين وهي: الكاليتوسة، حجر الديس، سيدي عاشور، بوخضرة03، بوزعرورة، واد زياد، الشعيبة).

2-3-مفهوم ولاية عنابة:

تقع شمال شرق الجزائر، وصل عدد سكانها إلى (**700.000**) نسمة، تضم عدة أقطاب حضرية جديدة، ساكنتها خليط فسيفسائي من السكان المرحلين، من عدة أحياء هامشية، من نواحي مدينة وبلديات ولاية عنابة، كحي سيدي سالم، وحي بني محافر، وحي عطوي، وحي سيدي عمار، وحي حجر الديس، وحي القنطرة، وحي الطاشة، وحي بوقصاص أحمد، وغيرها، التأثيرات الثقافية والاجتماعية والتجارية والنفسية، ومجموعات هذه التأثيرات تتبع أنماطًا عامة تعكس المجتمع الذي توجد فيه تلك العلاقة، هناك مشاكل حضرية جديدة وغريبة تتزامن مع التحضر مثل الإسكان والصرف الصحي والأحياء الفقيرة والتحريض والترفيه والتلوث بجميع أنواعه وانسيابيتة وزيادة الارتفاع والرذيلة والانحراف والاضطرابات الجسدية والعقلية المختلفة، وزيادة حالات الطلاق ومشاكل المرور، بسبب التفاعل بين البيئة الحضرية وتطور شخصية الإنسان. تعتبر عنابة مركزا تجاريا وصناعيا هاما حيث يوجد بها مجمع مرموق للحديد والصلب ومصانع لتسييل الغاز وتكرير النفط، والكيماويات وتعليب الأغذية وإنتاج الفلين والإسمنت وتخدمها شبكة جيدة للسكك الحديدية وهي مركز مهم لتصدير الحديد والفوسفات والحمضيات، ويعتمد اقتصادها أيضا على السياحة حيث تعد من أجمل مدن الجزائر ومن أكثرها استقطابا للسياح، خاصة في فصل الصيف، وتجذب شواطئها المتعددة -سواء في وسط المدينة أو في البلديات المجاورة لها-المصطافين وخاصة من شرق الجزائر. (الجزيرة، 2023).

3 -الطريقة والأدوات:

1-المقاربة المنهجية للدراسة:

اختار الباحث المنهج الوصفي بأسلوب دراسة الحالة على عينة من ساكنة الأقطاب الحضرية الجديدة، الغرض هو فهم تصور السكان لحدث الجريمة الفعلي في منطقة الحي، استخدام طريقة دراسة الحالة لفحص النظريات الرئيسية التي يستخدمها علماء الجريمة وتقييم نقاط القوة والضعف لديهم بشكل نزيه، علماء الجريمة هم خبراء في دراسة الجريمة وأسبابها وعواقبها ومكافحتها، لفهم الجريمة وتأثيرها على المجتمع الحضري بشكل أفضل، يستخدم علماء الجريمة مجموعة متنوعة من طرق البحث لجمع البيانات وتحليلها، إذ الميدان هو مصدر لكل خيال سوسيولوجي، فعن طريق الاحتكاك بالواقع يكتشف الباحث السوسيولوجي نماذج جديدة تثري فيما بعد النظرية السوسيولوج (Mandras & Oberti, 2000, p15)بعض الأساليب الأكثر شيوعًا التي يستخدمها علماء الجريمة لدراسة الجريمة، تتضمن هذه الطريقة مراقبة وتسجيل السلوك الإجرامي في البيئات الطبيعية، مثل الشوارع أو في الأماكن العامة، يمكن أن توفر الدراسات القائمة على الملاحظة رؤى قيمة حول سلوك ودوافع المجرمين، فضلاً عن العوامل الاجتماعية والبيئية، التي قد تساهم في الجريمة، تتضمن دراسات الحالة دراسة متعمقة لحالة واحدة أو عددًا صغيرًا من الحالات للحصول على فهم أفضل لجريمة معينة أو سلوك إجرامي معين، استخدم الباحث لدراسات حالات إفرادية لفهم خلفية المجرمين ودوافعهم، وكذلك الظروف التي أدت إلى ارتكاب جريمة، عينة البحث عينة غير احتمالية بلغت ثلاثة (**03**) رجال، تم الوصول اليها بطريقة كرة الثلج من خلال المقابلة والاجابة على الاستمارة، من ذوي السوابق الإجرامية والقضائية من ساكنة الأقطاب الحضرية الجديدة، دامت الدراسة شهرا ونصف الشهر، من 30-04-2023 إلى 14-06-2023.

2-المقاربة النظرية للدراسة:

نحن نعلم أن المدن بشكل عام أكثر عرضة للجريمة من المناطق النائية، نعلم أيضًا أن معدلات الجريمة تختلف داخل المدن، لا نعرف سبب وجود هذا الاختلاف ولا لماذا تختلف الاختلافات في معدلات الجريمة بشكل كبير عبر المدن، تشمل المنظورات النظرية الرئيسية التي

تستخدم لشرح هذه الاختلافات الملحوظة، النظرية **اللامعيارية** والنظرية **الإيكولوجية**، لكننا نرى بأن الهيكل الاجتماعي للمدينة يؤثر على الثقافة الحضرية، والتي تؤثر أيضًا على الإجرام، ويبدو أن التفاوت الاجتماعي، بأشكال مختلفة، يشكل قوة اجتماعية هامة تؤثر على العديد من جوانب الحياة الحضرية، بما في ذلك الجريمة، ومنه التفاعل بين البيئة الحضرية وتطور شخصية الإنسان.

2-1-النظرية الإيكولوجية:

العلماء يعتقدون أن العوامل البيئية لها تأثير كبير على السلوكيات الإجرامية، بحيث ينبغي أن يركز منع الجريمة على حل المشاكل في مكان الجريمة، واستلهاما لهذا المنظور، وُضعت تدابير لمنع الجريمة من خلال التصميم البيئي ومنع الجريمة الظرفية ولمعالجة مشاكل الجريمة الحضرية، ومن ثم، يمكن للمنظور البيئي أن يسد الفجوة بين حدوث الجريمة في المناطق الحضرية وفهم الجريمة، والتخفيف من حدتها باستخدام ممارسات علمية وفعالة لمنع الجريمة، وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك اهتمام دائم (المنظور البيئي)، تفسر الجريمة على مستويات مكانية مختلفة، تتراوح من المستوى القطري ومستوى المقاطعة ومستوى المدينة ومستوى المجتمع المحلي إلى مستوى قطاعات الشوارع، (Becker, 1985, p75) اقترح **برانتينغهام** ثلاثة مستويات جغرافية للتحليل: المستوى الكلي، والمستوى المتوسط والمستوى الجزئي، أنماط التفاعل الاجتماعي متناقضة مع ظهور نوعين من المجتمعات: المناطق الحضرية الموجهة نحو السوق والريفية المتماسكة، يتم تنظيم الأماكن الريفية حول الأسرة والمدن الصغيرة والقيم المشتركة، في حين أن الأقطاب الحضرية منظمة حول الربح والمعاملات، وبالتالي فإن التفاعلات غير شخصية، وبأن التحضر يدمر الروابط، ويتدخل في السيطرة الاجتماعية، ويسبب الانحراف والجريمة، أن الترحيل يؤثر بشكل غير متناسب على المدن، مع زيادة البطالة في المناطق الحضرية، (ابراهيم، 2003، صفحة 61) أصبح الفقر مركزًا جغرافيًا في المجتمعات الحضرية، بالإضافة إلى تأثير التغييرات الهيكلية الاقتصادية على البطالة، فإنه يغطي مجموعة من العواقب التي أثرت على مناطق الفرص، بما في ذلك العدد غير المتناسب من سكان المناطق الحضرية المتضررين من جرائم العنف، أن الترحيل إلى الأقطاب الحضرية يسبب أسلوب حياة يسمى العمران، يتداخل التمدن مع السيطرة الاجتماعية، مما يدفع الناس إلى كسر الروابط الاجتماعية الموجودة في الأماكن الأصغر وخلق أشكال من عدم التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك الانحراف الأخلاقي والجريمة والجنوح والاضطراب السلوكي بتقمص الدور المرضي (فاضل، 2003، صفحة 145) والفساد، فضلاً عن الشعور بعدم الرضا والضيق.

أن الانحراف في المجال الحضري أمر طبيعي وغير ملحوظ، وهو في الأساس نتاج للتفاعل البشري بين السكان الحضريين بدلاً من حالة مرضية من الوجود، (أجغيم، 2005، صفحة 162) ويشدد على تأثير البيئة على أنماط الجريمة، بالنظر إلى أن الجريمة هي التقاء المجرمين والضحايا في أوقات وأماكن معينة، يستكشف الباحث في هذا المجال الأنماط الزمنية المكانية لأحداث الجريمة ويشرح الأنماط من خلال الإشارة إلى السمات من الأساسيات الحضرية، شبكات الشوارع وشرائح الطرق والمباني وما إلى ذلك، (جمعة، 2004، صفحة 38) وبالتالي، فإن استراتيجيات منع الجريمة المستمدة من التفسيرات أصبحت شائعة بين السكان الحضريين، ويستند علم الجريمة البيئي أساسا إلى ثلاث فرضيات لها آثارها الخاصة على منع الجريمة، **أولاً**، بصرف النظر عن قدرة الجاني أو إمكانية الوصول إلى معلومات الضحية، يمكن أن تؤثر البيئة الفورية التي تحدث فيها الجريمة بشكل كبير على سلوك الجاني من خلال التأثير على تفاعل المجرم مع الضحية، وفي هذا المبدأ، (أبوعليان، 2021، صفحة 59) لا يكتفي علم الإجرام البيئي بالقول إن الجريمة مستمدة من أفراد جنائيين فحسب، بل يهدف أيضا إلى استكشاف وشرح كيفية تأثير البيئة على الجاني ولماذا تكون بعض الأماكن مجرمة المنشأ، **ثانيًا**، التوزيع المكاني الزمني للجريمة ليس عشوائيًا، تتركز الجرائم مكانيًا في الأماكن التي تعزز فيها السمات البيئية فرص الجريمة. كما أنها تتركز حول تقاطع الأنشطة الروتينية بين الجناة والضحايا، تفسر أنماط الجريمة هذه سبب استقرار النقاط الساخنة للجريمة خلال فترات طويلة في مناطق معينة، وهي ظاهرة تُعرف باسم قانون تركيز الجريمة، **وثالثا**، يمكن أن تساعد المعرفة بالبيئة النابعة من الجريمة وأنماط الجريمة أجهزة الدولة على تخصيص

الموارد للتخفيف من حدة الجريمة في مكان معين، (أبوزيد، 1996، صفحة 51) ومن الناحية العملية، أن يوفر علم الجريمة البيئي رؤى جديدة بشأن الحلول الرامية إلى منع الجريمة على نحو استباقي، مثل منع الجريمة من خلال التصميم البيئي، أو منع الجريمة على أساس الظروف السائدة، النظريات الثقافية الفرعية لتفسير الجريمة الحضرية هي من نوعين، الثقافة الفرعية للعنف والثقافة الفرعية للفقر. (الدقس، 2013، صفحة 67) من الشائع في كلا النوعين الاعتقاد بأن مجموعات معينة تحمل مجموعات من المعايير والقيم، التي تجعلها أكثر عرضة للانخراط في الجريمة.

2-2-النظرية اللامعيارية (الأنومي):

لرائدها **إميل دوركايم**، أبدعت في تحليل الانحراف وفهم السلوك الإنساني بوجه عام، (سامية، 2004، صفحة 20) يعتقد **دوركهايم** بأن الابتعاد عن الحياة الريفية يؤدي بالناس إلى أن يصبحوا منفصلين ولديهم قيم مختلفة، في رأيه، يتسبب انعدام الطبيعة والانحراف في مشاكل اجتماعية حضرية (مثل الانحراف والجريمة والانتحار والعصابات). بصفته وظيفيًا، اعتقد **دوركهايم** بأن رد فعل المجتمع على الجريمة يخلق تضامنًا، مما يقلل من مستويات الجريمة، كما أن المدن تتميز بتقسيم العمل والترابط، مما قد يؤدي إلى بعض الروابط الاجتماعية المفيدة، لم يبدأ القلق من أن المدينة قد يكون لها تأثير مسبب للجريمة مع علماء الجريمة الأمريكيين، كتب **إميل دوركايم** و**ماكس ويبر** و**فرديناند تونيس**، وغيرهم من علماء الاجتماع الأوروبيين عن التغيرات التي حدثت نتيجة لانتقال المجتمعات من الأشكال الزراعية والقروية إلى الأشكال الصناعية والحضرية، واقترحوا أنه خلال التغيير الاجتماعي السريع، ستكون المدن المتنامية والمتنامية بؤرًا للجريمة، يمكن للمرء أن يفترض بأمان أن معظم علماء الاجتماع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اعتقدوا أنه حتى بدون تغيير سريع، فإن حياة المدينة نفسها ستكون إجرامية، أي أنهم يعتقدون أنه في ظروف التغيير البطيء أو حتى الاستقرار الاجتماعي، فإن التأثيرات السلبية للمدن نفسها ستؤدي إلى مستويات أعلى من الجريمة. (أحمد، 2006، صفحة 142).

تهتم النظرية بالطريقة التي تؤثر بها خصائص المدن والأحياء على معدلات الجريمة، يمكن إرجاع جذور هذا المنظور إلى عمل الباحثين في جامعة شيكاغو حوالي الثلاثينيات. كان هؤلاء الباحثون مهتمين بهيكل الحي وعلاقته بمستويات الجريمة. كان منظرو مدرسة شيكاغو الكلاسيكية، **وشو ومكاي** على وجه الخصوص، أكثر اهتمامًا بالآثار الضارة للتباين البين المرحلين، والتنقل السكني، والوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض على قدرة المنطقة على منع الجريمة. ومع ذلك، منذ عمل **شو ومكاي**، حدد الباحثون الذين تبنوا النهج الاجتماعي الكلي لدراسة الجريمة الحضرية عددًا من العوامل الإضافية «غير المنظمة» بما في ذلك اضطراب الأسرة، يعتقد الباحثون في هذا المجال أن خصائص مثل هذه من المحتمل أن تؤدي إلى مستويات عالية من عدم التنظيم الاجتماعي، مما يزيد بدوره من احتمالية الجريمة والعنف الإجرامي. وبشكل عام، يشير عدم التنظيم الاجتماعي إلى عدم قدرة هيكل مجتمعي على تعبئة القيم المشتركة لسكانه للحفاظ على ضوابط اجتماعية فعالة (**كورنهاوزر**)، من الناحية التجريبية، يمكن قياس الأبعاد المتداخلة للتنظيم الاجتماعي المجتمعي من حيث انتشار وترابط الشبكات الاجتماعية في المجتمع، وفي نطاق الإشراف الجماعي الذي يوجهه المجتمع نحو المشاكل المحلية (**توماس وزنانيكي؛ شو ومكاي ؛ كورنهاوزر**)، بالنظر إلى ذلك، فإن الأحياء التي تتميز بمستويات عالية من الفقر أو الحرمان الاقتصادي، والتنقل السكني، واضطراب الأسرة، وظروف السكن السيئة، ومستويات التعليم المنخفضة، من المرجح أن تكون غير منظمة ولديها مستويات أعلى من الجريمة والعنف. (الشويا، 2013، صفحة 94).

ويؤدي عدم التنظيم، والافتقار إلى التضامن والتماسك، وغياب الإحساس المشترك بالمجتمع والالتزام المتبادل بين المقيمين إلى ازدهار الجريمة، لأن قدرة المجتمع على السيطرة الاجتماعية غير الرسمية محدودة. تم انتقاد نظرية عدم التنظيم الاجتماعي لفشلها في تقدير تنوع القيم الموجودة داخل المناطق الحضرية،(Durkheim, 1894, p35) لعدم الاعتراف بأن المجتمعات في المناطق الحضرية قد تكون منظمة بالفعل، ولكن حول القيم غير التقليدية، ولعدم تحديد مفهومها الرئيسي بوضوح، عدم التنظيم الاجتماعي، مما يجعل تحديد

المتغيرات وتفعيلها أمرًا صعبًا. **دوركايم** في التأكيد على وظيفة الانحراف. استخدم **ميرتون** شذوذًا لإظهار أن الانحراف كان طريقة روتينية للتنقل التصاعدي للأشخاص الذين أرادوا أن يعيشوا الحلم الحضري ولكن تم حظر تطلعاتهم المعيارية. من خلال التركيز على الآثار المترتبة على وصف الشخص بأنه منحرف، خلص **بيكر** إلى أن "الانحراف ليس من صفات الفعل الذي يرتكبه الشخص، بل هو نتيجة لتطبيقات الآخرين للقواعد والعقوبات على" الجاني ". المنحرف هو الشخص الذي تم تطبيق هذا التسمية عليه بنجاح، يناقش **بيكر** الآثار العميقة التي يمكن أن يحدثها وصف الشخص بأنه منحرف، وفقًا لمنظوره، فإن انخراط الفرد في مهنة منحرفة يتبعه دمج التسمية في إعادة تنظيم رمزية للذات، اعتبر **دوركايم** الجريمة عادية وعملية، ووسيلة لإحداث تقدم اجتماعي، وإحداث تغيير اجتماعي، أو توفير جهاز تحذير عندما يكون جزءا من النظام الاجتماعي معطلاً، (الدوري، 1985، صفحة 65) وبالتالي، فإن المجتمع السليم يتطلب الجريمة والعقاب على حد سواء من أجل دعم المشاعر والقيم الجماعية. اقترح **ميرتون** تصنيفًا للانحراف بناءً على أهمية التزام الفرد بالأهداف المجتمعية وقدرة الفرد على استخدام الوسائل المشروعة لتحقيقها. بنى تصنيف **ميرتون خمسة** أنواع من الانحراف: الامتثال، والابتكار، والطقوس، والتراجع، والتمرد.

3-العنف في الأقطاب الحضرية الجديدة:

تغيرت فكرة المدينة على مدار التطور البشري وفي العصر الحديث أصبح العثور على تعريف لما تعنيه المدينة بالضبط مهمة صعبة حقًا، لا يدل على المدينة فقط الاختلافات الهيكلية التي تشبه شيئًا غير مقبول كمدينة لعدم وجود بيئة مادية مبنية محاطة بالمباني الخرسانية وركود المساحات المكتبية، بدلاً من ذلك، تدل المدينة على واقع اجتماعي وتفاعلاته، التي من خلالها يأتي الناس للتمييز بين المدينة وشيء ليس كذلك. ينصب التركيز على جانب واحد فقط من المجتمع، ونوع معين من البيئة المادية، وكيفية إنتاجها، والعواقب الاجتماعية التي تنتج، فالمواد التي تبثها وسائل الإعلام تثير العنف في النفوس (ابريعم، 2015، صفحة 162)، وأن البيئات الحضرية لها عواقب يمكن تحديدها فيما يتعلق بالطرق التي يختبر بها الناس أنفسهم والآخرين، والطريقة التي يتفاعلون بها، وطريقة تنظيم حياتهم، كما تنتشر ظاهرة ممارسة العنف ضد المرأة باستخدام أسلوب الضرب باعتباره أحد أساليب التنشئة الاجتماعية (السمري، 2000، صفحة 491)، للمدينة أو العمران تأثير رمزي وعاطفي مختلف على الأشخاص المختلفين، نظرًا لأن النمو الحضري من هذا النوع كان جديدًا ويبدو أن لديه إمكانات لا حصر لها لاستمرار التوسع، فقد شعر العديد من المراقبين بالرهبة وحتى الخوف من قدرة المدينة على الاضطراب الاجتماعي، ركز حصريًا على التكوينات المكانية الحضرية والتغيير والسلوكيات الاجتماعية الناشئة في هذه البيئة الجديدة. الفضاء، إنه يتعلق بالأرض والتنمية والإسكان والكثافة والهندسة المعمارية والمساحات المفتوحة وتوزيع استخدام الأراضي والبنية التحتية الحضرية والطرق والنقل وإسكان الأحياء وتكوين السكان.

قدم الخبراء المرتبطين بالمدينة الحضرية تفسيرًا مختلفًا **لسوبوربا**، وهم يعتقدون أن الناس الذين يعيشون في منطقة مهمشة موجودون في المنطقة الاقتصادية من المدينة، لكنهم لم يستوعبوا النظام الاجتماعي والاقتصادي، يعتقد تشارلز **أبرامز** أن الضواحي هي عملية الاستيلاء على المناطق الحضرية لتوفير المساكن، جذب المدينة والرفاهية في المدينة يجعلهم يهاجرون من مسقط رأسهم ويستوعبونهم إلى الأقطاب الصناعية وسوق العمل، معظمهم من المرحلين من الجزء الريفي إلى المدن الكبرى للحصول على حياة أفضل، زيادة على الفساد الإداري الذي يمثل تهديدا رئيسيا ضد التنمية والعدالة (خربيش و بن قبي، 2015، صفحة 142)، التفسير الموجود حول الضواحي المصنفة على مكان مناسب للجريمة، والمشكلة الأخرى الضارة بالأسرة الحضرية في هذا المجال تتعلق بمشاكل العوامل الاجتماعية مثل الجريمة، الفقر وانخفاض مستوى الثقافة هو أهم عامل يثير الجريمة في منطقة الأقطاب الحضرية الجديدة، تشمل الجرائم التي لا ضحايا لها السرقة، وإدارة المخدرات غير المشروعة، والبغاء، وما شابه ذلك من الجرائم غير الأخلاقية، تُعرف هذه الجرائم أيضًا بالجرائم بالتراضي حيث

ينخرط المنتهكون هنا عن طيب خاطر في أعمال غير قانونية مع العلم أنها مخالفة للقانون، يفضل معظمهم كلمة جريمة بالتراضي على الجريمة، التي لا ضحايا لها حيث يقال إن الجناة هم ضحايا في هذه الحالات لأن أفعالهم تضر بأنفسهم.

4-الجريمة الحضرية:

الجذور التاريخية في فهم الجريمة الحضرية من منظور بيئي تركز البحوث الإجرامية التقليدية على إجرام المجرمين وتستكشف كيفية تأثير العوامل الإيكولوجية وتجارب مسار الحياة والقوى الاجتماعية على المجرمين وخلقهم، لذلك، يُنظر إلى الجريمة على أنها تعبير عن انحراف الجاني، متأثرًا بالأحداث التي وقعت في طفولته، بيد أن الشواغل المتعلقة بالمنظور البيئي تختلف اختلافا كبيرا عن النهوج الإجرامية الأخرى، يجادلون بأن المجرم هو مجرد جزء واحد من حدث الجريمة، والقلق هو ديناميكية نمط الجريمة، مثل الزمان والمكان والضحية والنوع، بعد ذلك، شهد أوائل القرن العشرين دراسات الجريمة الحضرية بقيادة مدرسة شيكاغو، والتي ركزت بشكل أساسي على المستوى المتوسط من التحليل، مثل المدن والمناطق الحضرية الكبيرة، كانتشار الكتابات الجدارية تمثل نوعا من الثقافة المضادة للمجتمع، أين تأخذ بعدا سلبيا باعتبارها نمطا تخريبيا للمنشآت الحضرية (عامر، 2020، صفحة 83)، ثم حاولت دراسات على المستوى الجزئي ابتداء من أواخر القرن العشرين، التوصل إلى تحليل دقيق للجريمة الحضرية ، مما يجعل الجريمة أكثر قابلية للتنبؤ بها من ذي قبل.

دراسات المستوى الكلي، تركز دراسات المستوى الكلي على تحليل توزيع الجريمة بين البلدان أو الولايات أو المقاطعات، تم وضع أول خريطة جريمة في العالم من خلال الاستفادة من الخريطة الجغرافية، أظهروا أن الجريمة في المناطق الحضرية كانت أكثر من تلك الموجودة في المناطق الريفية في بعض المقاطعات في بريطانيا، تم الحصول على العديد من النتائج المثيرة للاهتمام بناءً على دراسات المستوى الكلي، على سبيل المثال، استكشفت **كيتيليت** الارتباطات بين الجريمة والعديد من العوامل (مثل مستويات الفقر، والعرق، وجذب المدن) في مدن مختلفة من مختلف البلدان، وعلى وجه الخصوص، من حيث الفطرة السليمة، قد يتسبب الفقر في الجريمة، حتى لو كانت جرائم العنف أكثر انتشارا في المناطق الريفية الأكثر فقرا، وأظهرت الجرائم المتصلة بالممتلكات مستوى أعلى في المقاطعات الغنية منه في المناطق الريفية، تشير هذه النتائج إلى أن الفقر لا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بجرائم الملكية، ولكن الفرص موجودة لأن المقاطعات الغنية تحتوي على أهداف أكثر قيمة، بعد ذلك، قارنت دراسات مماثلة الجريمة بين مجالات مختلفة، مثل البلدان، في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر، أظهرت الدراسات التجريبية في إنجلترا اختلافات مميزة في مستويات الجريمة ومعدلاتها عبر مختلف المقاطعات، كما أفادت هذه الدراسة بارتفاع معدلات الجريمة في المناطق الحضرية والصناعية عنها في المناطق الريفية. (الخشاب، 1986، صفحة 154).

دراسات المستوى المتوسط، وتتضمن على المستوى المتوسط تحليل أنماط الجريمة داخل المدن أو المدن الكبرى، وتقوم على هذا المستوى بالتحقيق في تركيزات الجريمة استنادا إلى نطاق متوسط من المناطق الجغرافية. على سبيل المثال، يميل التركيز إلى إظهار فرق بين المناطق الحضرية المركزية والضواحي، في القرن العشرين، قامت مجموعة من علماء الاجتماع الأمريكيين المعروفين باسم مدرسة **شيكاغو** بدور قيادي في تطوير علم الجريمة البيئي على المستوى المتوسط، لقد تعاملوا مع الجريمة كمشكلة اجتماعية موزعة مكانيًا في المناطق الحضرية، جادل **بارك** بأنه يجب دراسة الحياة الحضرية لتحليل الجريمة، مثل «تنظيمها المادي ومهنها وثقافتها» وخاصة التغييرات فيها، كانت الأحياء من وجهة نظره الشكل الأساسي للتماسك الاجتماعي في الحياة الحضرية، بالإضافة إلى ذلك، قدم **توماس وزنانيكي** مفهومًا مهمًا للاضطراب الاجتماعي، مما يعني تقليل تأثير قواعد السلوك الاجتماعية الحالية على أفراد المجموعة، لفت هذا المفهوم الانتباه إلى المجتمعات والأحياء، بعد ذلك، قسم **بورغيس** المدينة إلى خمس حلقات متحدة المركز، واقترح أيضًا أن المنطقة الوظيفية الحضرية شكلت بقوة نمط الجريمة، مستوحاة من نموذج المنطقة الذي طوره **بورغيس**، اكتشف **شو ومكاي** أولاً التوزيع المكاني للجريمة الحضرية من خلال طريقة أصلية لرسم خرائط الجريمة (**شو ومكاي**). استكشف **شو ومكاي** أيضًا الأنماط المكانية لجنوح الأحداث في مدينة **شيكاغو** من خلال مقارنة

الخرائط الموضعية لمعدل الانحراف مع خريطة المنطقة العرقية الحضرية وأظهرا أن معدلات الجريمة تختلف في المنطقة الحضرية. (الزلتاني، 1992، صفحة 52).

الأسباب **الجذرية** الاجتماعية للجريمة هي: عدم المساواة، وعدم تقاسم السلطة، ونقص الدعم للأسر والأحياء، وعدم إمكانية الوصول الحقيقي أو المتصور إلى الخدمات، والافتقار إلى القيادة في المجتمعات، وانخفاض القيمة الممنوحة للأطفال ورفاهية الأفراد، والتعرض المفرط للتلفزيون كوسيلة للترفيه. الجريمة الحضرية مشكلة متزايدة في المجتمع، حيث تم ارتكاب، تتراوح الجرائم من جرائم العنف، مثل القتل والاعتداء، إلى جرائم أصغر مثل السرقة أو الاحتيال، ارتفعت معدلات جرائم العنف بشكل مطرد خلال السنوات القليلة الماضية، أن المجرمين يتعلمون الانخراط في أنشطة إجرامية من خلال أشخاص في دوائرهم الاجتماعية مثل الأصدقاء والعائلة والمعارف وما إلى ذلك، لذا فإن الفكرة الأساسية هنا هي أن المرء لا يلجأ إلى الجريمة بشكل مستقل ولكن الجريمة هي نتيجة ارتباطه بالآخرين، للأقران تأثير كبير على الناس وبالتالي يقودونهم بشكل غير مباشر إلى الطريق الخطأ. (الكلاخي، 2012، صفحة 59).

أنواع الجريمة في الأقطاب الحضرية، وتنطوي الجريمة المرتكبة ضد الشخص عموما على جرائم مميتة مثل القتل العمد أو القتل غير العمد والجرائم غير المميتة مثل الاعتداء أو الضرب، تشمل الجرائم ضد الممتلكات السرقة والحرق العمد والتخريب والتهريب والاحتيال، وفي الوقت نفسه، أصبحت الجرائم ضد السلطة شائعة بشكل متزايد. وشمل ذلك عموما أعمال الشغب والتخريب والخيانة. وشملت السلطة الحكومة والشرطة والمؤسسات الدينية. أنتج التحضر مناطق تتركز مع عدد كبير من الأفراد. التأثيرات الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية والتجارية والنفسية ومجموعات هذه التأثيرات تتبع أنماطًا عامة تعكس المجتمع والمجتمع الذي توجد فيه تلك العلاقة، ازدادت الجرائم الجنسية في المجتمعات المعاصرة ، تحظى الجرائم الجنسية باهتمام لأنها تؤثر على الصحة الأخلاقية للشعب، تشير الجرائم الجنسية إلى العلاقات الجنسية غير القانونية من جميع الأنواع دون موافقة الشخص الآخر، وهي تشمل مجموعة متنوعة من الجرائم مثل الدعارة والاغتصاب والزنا والدعارة والانحرافات الجنسية مثل اختطاف الأطفال الصغار بدافع جنسي، والعلاقة غير القانونية قبل الزواج، والعلاقات خارج نطاق الزواج وما إلى ذلك.

5–الحالات المعبرة عن الجريمة الحضرية في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة: تستخدم دراسات الحالة على نطاق واسع، مع ضمان بقاء العينة مجهولة الهوية، التي تسمى أيضًا تاريخ الحالة الفردية، على حياة فرد واحد المنحرف أو المجرم أو مجموعة من الأفراد المنحرفين، وهنا عينة من ثلاث (**03**) حالات رجال مجرمين سابقين، لهم معرفة دقيقة بواقع الجريمة الحضرية في الأقطاب الحضرية الجديدة.

5–1–الحالة الأولى: سامي شاب يبلغ من العمر 23 سنة، مستوى الأولى متوسط، من عائلة تتكون من خمسة أفراد، يتيم الأب منذ كان في السادسة من عمره، أعزب، عاطل عن العمل، نشأ في منطقة فقيرة بعنابة، ولكن عندما كان في 14 سنة، خالط عصابة إجرامية من الشارع، وتنقل من حي إلى حي في جزء آخر من الولاية، إنه يتحدث اللغة المستخدمة في العصاية النشطة الجزء الشمالي من المدينة الجديدة، وليس لديه حقًا فكرة واضحة جدًا عن أهدافها وتركيبتها، فيما يتعلق بالمدينة، التي أتى منها ونشأ فيها، يتم الاحتفاظ بالعديد من الفتيات والفتيان من قبل العصابة، ويتم إرسالهم كل يوم للسرقة، غالبًا ما يراقبهم أحد أفراد العصابة، ويعاقبون بشدة إذا شوهدوا وهم يحاولون التحدث إلى أي شخص، أو شوهدوا يخرجون من منطقة المدينة، التي طُلب منهم العمل فيها، تعرض **سامي** للضرب في عدة مناسبات وغالبًا ما يتعرض للتهديد بالعنف من قبل أفراد العصابات، في بعض الأحيان، يُجبر على ممارسة الرذيلة مع النساء، ذات يوم قبض عليه الشخص الذي حاول السرقة منه، والذي اتصل بالشرطة، تم نقله إلى مركز الشرطة، ثم المحكمة ومركز التأهيل للأطفال القصر بالحجار بعنابة، ثم استرجعته عائلته، ومن هنا بدأ عالم الانحراف والإجرام.

لاحظ العديد من المجالات المثيرة بشأن البيئة المحتملة التي سيتعرض لها الطفل المختطف، العديد منهم الذكور ذوي التاريخ الإجرامي الواسع الذين يشغلون منزل الأم غير المتزوجة، تمكنا أيضًا من ظروف الإقامة، وعدم وجود أي خطوط هاتف أو أجهزة اتصال لاستخدامها، وعدم وجود أي وسيلة نقل، يبدو أن الموقع يحتوي أيضًا على أدوات مخدرات حول المبنى، الجنس ليس السمة الوحيدة التي يشاركها المجرمون مع ضحاياهم. غالبًا ما يكون للجناة والضحايا خلفيات ثقافية ولغوية واجتماعية واقتصادية وهجرة متشابهة، وتاريخ عمل، جميع المجرمين مرحلين، ولدوا في نفس الحي مثل ضحاياهم وعادة ما كانوا من خلفيات اجتماعية واقتصادية سيئة مماثلة لضحاياهم، كان لدى جميع الجناة تقريبًا في صناعة الجنس خبرة عمل سابقة في تلك الصناعة، ويبدو أنه ذو صلة خاصة بالصناعات الاجرامية مثل صناعة الجنس أي عندما يشترك المجرمون في خصائص مشتركة مع ضحاياهم، فقد يساعدهم ذلك على تجنيد الضحايا وكسب ثقتهم.

استكشفت **سامي** وجماعته تأثير التنقل السكني في الأحياء على الجريمة، وعواقب تجارب السكان مع الجريمة على إحساسهم بالارتباط بالحي القديم، أن الترحيل إلى الأقطاب الحضرية يسبب أسلوب حياة يسمى العمران، يتداخل التمدن مع السيطرة الاجتماعية، مما يدفع الناس إلى كسر الروابط الاجتماعية الموجودة في الأماكن الأصغر وخلق أشكال من عدم التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك الانحراف الأخلاقي والجريمة والجنوح والاضطراب والفساد، فضلاً عن الشعور بعدم الرضا والضيق، بعد 08 أعوام، تم أخيرًا إلغاء التهم الجنائية الموجهة إلى **سامي** بمحاولة السرقة والاعتداء، تضمنت الأدلة الجديدة المقدمة استئنافًا ناجحًا بناءً على إدانة بتهمة السرقة في عام 2009. قدمت أدلة داعمة لإثبات أن إدانة سامي اتبعت نمطًا من الأدلة الكاذبة والحنث باليمين من أحد الشهود الزور والعنف من قبل، وكان الجناة ينتمون في معظمهم إلى نفس حي المنشأ الذي ينتمي إليه ضحاياهم، وكثيرا ما كانوا يسعون إلى وصف ترتيبات **عبودية الديون** بأنها اتفاق تجاري طوعي، ويشير ذلك إلى أنه ينبغي النظر في المبادرات التعليمية التي تبني فهماً أفضل لترتيبات عبودية الديون المحفوفة بالمخاطر وغير المشروعة ولخدمات المساعدة، من أجل تعزيز الوقاية والردع، **فعبودية الديون** أسلوب يتبعه المجرمون لتوريط أكبر عدد من الساكنة بالديون لشراء ذممهم والضغط عليهم لحمايتهم من مراقبة الشرطة لهم.

5-2-الحالة الثانية: مراد 26 سنة، متزوج دون أطفال، مستوى الثالثة متوسط، من المرحلين من حي برمة الغاز بعنابة، سجين سابق في عدة قضايا جنائية، يقول: قبل أسابيع، كنت أزور صديقا في المدينة الجديدة، بعد حوالي خمس دقائق من مغادرتي منزل صديقي، أوقفتني فرقة الدرك الوطني في الشارع، واعتقلتني واقتادوني إلى مركز الفرقة، أخبرني الدركي أنه تم التعرف علي من قبل عجوز، أخبرتهم أنني اعتديت عليها قبل حوالي ساعة من إيقافي من قبل الدرك الوطني، في ذلك الوقت، كنت مع صديقي، لكن عندما حاولت شرح ذلك للدرك، لم يكونوا مهتمين، أنا الآن تتم مقاضاتي بتهمة الاعتداء، شاب يافع وإدانته بتهمة تهريب المخدرات والأسلحة، أتفهم ضرورة الوصول إلى مكان الحادث وجمع المعلومات في أقرب وقت ممكن، يجب تحديد الأدلة القيمة والشهود الناقدين، الذين قد يتمكنون من إلقاء الضوء على الحقائق وفحصهم وإجراء مقابلات معهم.

والمعاملة الغير سوية التي تلقاها **مراد** داخل الأسرة جعلته يكره المنزل وما فيه، وقد تولد عن هدا الشعور السلوك الغير سوي إلا وهو الهروب المتكرر من المنزل؛ مما سهل عليه وقوع الحالة بمسايرة رفقاء السوء في اكتساب سلوك أخر غير سوي، منها تعاطي المخدرات والتدخين والسرقة والتشرد في الشوارع والعودة إلى المنزل عندما أراد ذلك، ترك الأسرة هروبا من المشاكل. وكان يقوم مع أصدقائه بتعاطي المخدرات من نوع حشيش عن طريق التدخين والحبوب من نوع **kityle** عن طريق البلع؛ بالإضافة إلى شم الغراء والبنزين، ترك الأسرة هروبا من المشاكل ويرجع أسباب تعاطيه الهروب من الواقع المعاش بالإضافة إلى فضول في معرفة الشعور الذي يحسه عند تعاطي المخدرات؛ أي حب الفضول والاكتشاف؛ بالإضافة الى مخالطة أشخاص منحرفين يتعاطون هده الأصناف، فالحي الذي يقطن فيه ملئ بمروجي المخدرات هذا ما سهل له التعرف عليها وهو يعاني من تعب داخلي وأحيانا فقدان للوعي، وأصبح دائم الشجار في المنزل بالإضافة الى الشتم بعبارات سيئة أمام جميع أفراد الأسرة ،كما انه يضطر لسرقة مما أدى دلك إلى القبض عليه، وهو يفكر في الإقلاع

عنها لأنها أصبحت تتعبه صحيا، والمشكلة الأخرى الضارة بالأسرة الحضرية في هذا المجال تتعلق بمشاكل العوامل الاجتماعية مثل الجريمة، الفقر وانخفاض مستوى الثقافة هو أهم عامل يثير الجريمة في منطقة الأقطاب الحضرية الجديدة، أن الانحراف الحضري أمر طبيعي وغير ملحوظ، وهو في الأساس نتاج للتفاعل البشري بين السكان الحضريين بدلاً من حالة مرضية من الوجود، تأثير التنقل السكني في الأحياء على الجريمة، وعواقب تجارب السكان مع الجريمة على إحساسهم بالارتباط بالحي، وكان الجناة ينتمون في معظمهم إلى نفس حي المنشأ الذي ينتمي إليه ضحاياهم.

5-3-الحالة الثالثة: مصطفى 28 سنة، من أسرة تتكون من سبعة أفراد، يتيم الأم عازب، مستوى السنة الأولى ثانوي، مسبوق قضائيا في قضايا جنائية عديدة، مرحل من حي المحافر الشعبي إلى القطب الحضري الجديد حجر الديس بعنابة، يحتل المرتبة الكبرى بين إخوانه هذا ما جعله يحتل مكانة واضحة داخل الأسرة، كونه الأخ الأكبر، أسرته لم تشعره بالاهتمام والرعاية التي يحتاج فأسرته تعرف نوع من التوتر والاضطراب بسبب المشاكل الدائمة والشجارات وعدم التفاهم بين أفرادها وخاصة بين الوالدين الأمر الذي أثر عليه كثيرا. ترك الأسرة هروبا من المشاكل، بدأ تعاطي المخدرات منذ عام وبدون علم الأسرة؛ لأنها لا تولي اهتماما لمراقبة الأبناء، حيث يقوم تعاطي المخدرات لوحده وأحيانا مع صديقه إذ يتناول حبوب **Artane** عن طريق البلع ويشم الغراء والبنزين، ويرجع الأسباب التي جرته نحو التعاطي إلى الشعور بنوع من الضغوط داخل المنزل؛ حيث عندما يتناول يشعر بالسعادة وينسى مشاكله وبالإضافة إلى المنطقة التي يقطن فيها معروفة بتوتر فيها جميع أنواع المخدرات والسلوكيات المنحرفة، حيث كان يرى أبناء حيه الأكثر منه سنا يتعاطونها ويتحدثون عن أثيرها، ودورها في نسيان المشاكل وضغوطات التي يعيش فيها، فأثرت عليه وأصبح ينتهج سلوكيات عدوانية نتيجة القلق والعصبية عند عدم تعاطيها، خاصة عند دخوله إلى المركز ذلك جعله يهرب مرارة وتكرارا من المنزل؛ ويعود له ثانية عندما لا يجد الراحة خارجا وهو يفكر في التخلي عنها لأنها تأثر عليها وتجعله عصبيا ويقوم بسلوكيات عدوانية اتجاه الأخر

تم القبض عليه واحتجازه من قبل الشرطة للاشتباه في أنه سرق سيارة، تم التعرف عليه من قبل أحد جيران صاحب السيارة، الذي قال إنه ذهب إلى نفس المدرسة، التي ذهب إليها، وأبلغ الشرطة بذلك، تأخذ الشرطة المتهم إلى مركز الشرطة، حيث تقوم باستجوابه بشأن الجريمة المشتبه بها، قُتل أحدهم في حادث سيارة، كان المتهمون يدعون أن القتيل كان يقود سيارته بسرعة عالية وكان يشرب الخمر، تمكنت الشرطة من تحديد مكان شهود الحقائق ومقابلتهم، تمكن الخبير من إظهار كيف يمكن لبعض عمليات سحب الدم أن تعطي إيجابيات خاطئة، أن الوسط الأسري الذي يعيش فيه وذلك لظروف مادية سيئة، إهمال من طرف الأم وعدم اهتمامها به أو بسلوكياته المنحرفة، إذ الانحراف يمثل نسقا من الاستعدادات المكتسبة التي تحدد سلوك الحدث ونظرته إلى نفسه وإلى العالم الذي يكتنفه.

وبأن علاقته مع والديه سيئة فهو كان يتعرض للضرب بشكل دائم كونه لا يعمل ويحضر لهم المال، كما أنهم لم يسبق وأن جرى بينهم حوار بأسلوب حسن وهادئ أو حاولوا تفهم وجهة نظره في أمر معين، وكانت أسرته لا تهتم بتلبية رغابته أو احتياجاته مما أدى ذلك إلى لجوء **منير** إلى العمل في سن مبكر وجني المال لتلبية احتياجاته الخاصة بنفسية، وحتى عندما يتعرض لمشاكل خارجية كان لا يلجأ إلى طلب المساعدة من أفراد أسرته؛ بل يفضل حلها بنفسه، وكان يشعر دائما بالتميز بينه وبين أخوته في المعاملة ويحمل اللوم الكبير لوالده وذلك لتقصير في حقه، وعدم شعوره بالحنان والعطف مما خلق فيه تفكك والابتعاد عن باقي أفراد أسرته: ويقول بأن الأب قاسي عديم الإحساس والمشاعر ومسيطر أما الأم فكانت تخاف منه لأنه كان يضربها على أبسط الأمور أمام أولادها، لذلك لم تكن لديها أي سلطة في المنزل فهو الآمر النهائي، وتأثير التنقل السكني في الأحياء على الجريمة، وعواقب تجارب السكان مع الجريمة على إحساسهم بالارتباط بالحي، أن الترحيل إلى الأقطاب الحضرية يسبب أسلوب حياة يسمى العمران، يتداخل التمدن مع السيطرة الاجتماعية، مما يدفع الناس

إلى كسر الروابط الاجتماعية الموجودة في الأماكن الأصغر وخلق أشكال من عدم التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك الانحراف الأخلاقي والجريمة والجنوح والاضطراب والفساد، فضلاً عن الشعور بعدم الرضا والضيق.

في الأقطاب الحضرية الجديدة يتم الاتجار بالرجال والنساء البالغين، إذا تم تجنيدهم أو نقلهم أو إيواؤهم أو تلقيهم عن طريق التهديد أو القوة أو الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو بسبب حالة ضعف، لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال أو الخدمات، في حالة الطفل، لا يتطلب الاتجار سوى عنصرين، العمل والغرض من الاستغلال، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن هذه العلاقات تساعد في تفسير كيف يمكن للجناة التحكم في ضحاياهم دون قوة جسدية، أنه يمكن التلاعب بالعلاقة بين الضحية والجاني لتحقيق السيطرة على الضحية، غالبًا ما تكون سمات العلاقات التي يمكن التلاعب بها متأصلة بعمق في ظروف الضحية وتاريخها، وكان الجناة ينتمون في معظمهم إلى نفس حي المنشأ الذي ينتمي إليه ضحاياهم.

6-تحليل وتفسير النتائج ومناقشتها:

أ-ما يكشفه التحليل هو أن العلاقات بين الجناة والضحايا غالبًا ما تكون معقدة وأن الجناة يستخدمون أساليب خفية لتجنيد ضحاياهم والسيطرة عليهم، ومن ثم، فإنه يمكن أن تسترشد بها في وضع وتنفيذ استراتيجيات لمنع الجريمة وردع المجرمين، وعليه، تؤكد الدراسة إلى أن الجريمة في الأقطاب الحضرية الجديدة بعنابة تتشكل من خلال عوامل خارجية عن الفرد: تجاربهم داخل الحي، وجماعة الأقران، والأسرة، يتم تشكيلها من خلال الحركات اليومية للناس عبر المكان والزمان.

ب-يتطلب فهم وسائل السيطرة الأكثر دقة، التي يمارسها الجناة على ضحاياهم فهمًا لوضع الضحية من حيث عملية مكانية زمنية للتفاعل الاجتماعي، وبالتالي، فإن التاريخ والعلاقات بين الجناة والضحايا، والحالات التي تمكن من التلاعب بهذه العلاقات لأغراض إجرامية يجب أن تكون اعتبارات رئيسية في تقييمات المخاطر، واستجابات الكشف والمقاضاة، وتركيز المزيد من البحث بما يتماشى مع الأدبيات الحديثة حول الجريمة عبر الوطنية والجريمة المنظمة.

ج-مع حدوث التحضر بمعدل سريع، كان هناك تدفق للعمال إلى المناطق الحضرية، غالبًا ما كانت الظروف في البلدات والمدن الهامشية مكتظة وغير مريحة، ففي العديد من المدن الكبرى، تنتشر الجرائم الحضرية العنيفة مثل العنف المنزلي والاغتصاب والقتل والاختطاف والجرائم الإلكترونية والجريمة الاقتصادية، كلما زاد المكان حضريًا، زادت معدلات عدم التقليدية مقارنة بالمجتمع الأوسع، لأن الأماكن الأكبر تولد ثقافات فرعية أكثر تنوعًا وتخصصًا؛ وأن يكون الاحتكاك بين المجموعات والكتلة الحرجة أكثر احتمالا في الأماكن الأكبر.

د-لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على الكيفية، التي يساعد بها تدهور البيئة على تهيئة الظروف المواتية للجريمة، تساهم الكتابة على الجدران والسياج المكسور والشوارع والطرق المتهالكة والإضاءة المكسورة في الشعور بالهجر، استكشفت الدراسة تأثير التنقل السكني في الأحياء على الجريمة، وعواقب تجارب السكان مع الجريمة على إحساسهم بالارتباط بالحي.

هـ-إن الاستراتيجيات المجتمعية لمنع الجريمة لا تجعل المجتمع أكثر أمانًا فحسب، بل توفر المال أيضًا، وقد ثبت أن الاستثمار الصارم في منع الجريمة أكثر فائدة من الاستثمار في العدالة الجنائية، وثمة فائدة إضافية من منع الجريمة تتمثل في تأثيرها على الجمع بين المجتمع ككل، التأثيرات الثقافية والاجتماعية والتجارية والنفسية، ومجموعات هذه التأثيرات تتبع أنماطًا عامة تعكس المجتمع، والمجتمع الذي توجد فيه تلك العلاقة.

و-أن الترحيل إلى الأقطاب الحضرية يسبب أسلوب حياة يسمى العمران، يتداخل التمدن مع السيطرة الاجتماعية، مما يدفع الناس إلى كسر الروابط الاجتماعية الموجودة في الأماكن الأصغر، وخلق أشكال من عدم التنظيم الاجتماعي، بما في ذلك الانحراف الأخلاقي والجريمة والجنوح والاضطراب والفساد، فضلاً عن الشعور بعدم الرضا والضيق.

ز–كان الجناة ينتمون في معظمهم إلى نفس حي المنشأ، الذي ينتمي إليه ضحاياهم، وكثيرا ما كانوا يسعون إلى وصف ترتيبات عبودية الديون بأنها اتفاق تجاري طوعي، ويشير ذلك إلى أنه ينبغي النظر في المبادرات التوعوية، التي تبني فهماً أفضل لترتيبات عبودية الديون المحفوفة بالمخاطر وغير المشروعة ولخدمات المساعدة، من أجل تعزيز الوقاية والردع.

ك–أن هذه الجماعات الإجرامية تفتقر إلى نفس المستويات العالية من التنظيم والتطور، التي يفتقر إليها تجار المخدرات، على الرغم من أن الجناة ليسوا منظمين بشكل كبير، إلا أنهم أظهروا مستويات من التخطيط المستمر والنشاط المنسق بمرور الوقت، وغالبا ما يكون الجناة قد دخلوا في شراكات فعالة مع الجناة الموثوق بهم من مجموعات متماسكة أو ثقافية أو عائلية، وكانوا قادرين على الاعتماد على صلاتهم في الأقطاب الحضرية الجديدة.

7–الخلاصة:

إن فهم الجريمة الحضرية من شأنه أن يخفف من الجريمة والعنف في المدن، فضلاً عن تحسين نوعية حياة الساكنة، وتحسين الاستدامة الحضرية، الكل يعلم أن المدن بشكل عام أكثر عرضة للجريمة من المناطق النائية، ويعلم أيضًا أن معدلات الجريمة تختلف داخل المدن، لسنا متأكدين تمامًا من سبب وجود هذا الاختلاف ولا لماذا تختلف الاختلافات في معدلات الجريمة بشكل كبير عبر المدن، تشمل المنظورات النظرية الرئيسية التي تستخدم لشرح هذه الاختلافات الملحوظة نظرية عدم التنظيم الاجتماعي ونظرية الثقافة الفرعية ونظريات الصراع. نعتقد أن الأدلة الحالية تفضل البديلين الهيكليين الاجتماعيين؛ الفوضى والصراع، لكننا نعترف بأن الهيكل الاجتماعي للمدينة يؤثر على الثقافة الحضرية، والتي تؤثر أيضًا على الإجرام، ويبدو أن التفاوت الاجتماعي، بأشكال مختلفة، يشكل قوة اجتماعية هامة تؤثر على العديد من جوانب الحياة الحضرية، بما في ذلك الجريمة، عادة ما يستغل الجناة ضحاياهم بطرق خفية للسيطرة بدلاً من الاستخدام العلني للقوة أو التهديدات الصريحة بالعنف، ومع ذلك، كان هناك عنف جسدي في بعض الحالات.

وتوصي الدراسة بما يلي:

أ–تتسم الجريمة الحضرية بتعدد العوامل والأشكال التي يجب، اعتماد نهج محلي لمعالجة المشاكل، وينطوي ذلك على ما يلي: الدراسات الاستقصائية التشخيصية المحلية لظواهر الجريمة، وخصائصها، والعوامل المؤدية إليها، والشكل الذي تتخذه، ومداها؛ وتحديد جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة؛ وإنشاء آليات للتشاور تتيح وضع استراتيجية متسقة.

ب–ينبغي أن تحدد خطة العمل ما يلي: طبيعة الظواهر التي يتعين التصدي لها: الفقر، والبطالة، والإسكان، والمشاكل الصحية والتعليمية، والمخدرات، ومكافحة ثقافة العنف، وينبغي أن تشمل الجهات الفاعلة المعنية ما يلي: الشرطة، والمحاكم، والإسكان، والصحة، والأخصائيون الاجتماعيون.

ج–إن مبادرات التثقيف والوقاية، واستجابات الكشف والمقاضاة ستكون صعبة من حيث أنها تتطلب التركيز على طرق السيطرة غير المادية الأكثر دقة والأقل وضوحًا، وكذلك الوسائل المادية، بالنسبة للثراء، فهي طريقة سهلة لاكتساب المزيد من الثروة التي أصبحت في الهيكل الاجتماعي الحالي، والنجاح المادي هو جزء مهم من الهيبة ولا أحد يهتم بكيفية اكتساب المرء لثروته.

د–من المهم صياغة تقنيات والحد من الجريمة تمامًا قبل أن تخرج عن السيطرة، تلعب الحكومة دورًا مهمًا هنا، وعليها أن تنفذ تقنيات فعالة وكفؤة لمنع الجريمة بصفتها قائدة للمجتمع لضمان وجود انسجام في المجتمع، على الرغم من وجود تشريعات صارمة مثل قانون العقوبات، وغيره من التشريعات المماثلة التي تم صياغتها للحد من الجريمة، فإن عدد الجرائم المبلغ عنها يتزايد كل عام وفقًا للبيانات التي تم جمعها من سجلات الجريمة، على الرغم من أنها تبدو فعالة، إلا أنه من خلال الأرقام يمكن للمرء أن يتأكد من أن العقوبات

الصارمة وحدها ليست كافية لخلق الخوف في أذهان المجرمين وردعهم عن الانخراط في أنشطة إجرامية، لذا، فإن إعادة تقييم جهود الحكومة للحد من الجريمة هي حاجة ملحة.

هـ-الجرائم في الأقطاب الحضرية الجديدة، سواء كانت جرائم ممتلكات أو جرائم عنف أو حتى جرائم إلكترونية، آخذة في الازدياد، لديهم أسباب مختلفة تتراوح من العوامل الإيكولوجية وحتى العوامل الاجتماعية، تلعب الحكومة دورًا مهمًا في الحد من الجريمة، وهناك أمران مهمان يمكن أن يساعدا في منع الجريمة هما: التثقيف وغرس الأخلاق في الناس منذ طفولتهم.

- الإحالات والمراجع:

1.Claude Dubar .(2006) .La socialisation 3ed .(Paris: Edition Armand Colin-paris.

2.Emile Durkheim .(1894) .Les regles de la methode sociologique .chicoutimi-quebec-canada: universite du-quebec-canada.

3.Henri Mandras و ،Marco Oberti .(2000) .le sociologue et son terrain : trente recherches exemplaires .aris: paris ; Armand colin.

4.Howard Becker .(1985) .Outsiders, Etudes de sociologie de la deviance) .j-p.briand et j-m. chapoulie (المترجمون، paris-france ،france: A.M. Metailie-paris.

5.Raymond Aron .(1987) .Les étapes de la pensée sociologique .Paris-france: Ed Gallimard-paris.

6.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عدد 05. (28 01، 1987). قانون 87-03. القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية. الجزائر، الجزائر.

7.الطاهر أجغيم. (00 03، 2005). تطور المدن وعلاقتها بالبيئة المحيطة. الباحث الإجتماعي(07)، 170-188.

8.بسام محمد أبوعليان. (2021). خدمة الجماعة. خان يونس-فلسطين: مكتبة الطالب الجامعي-خان يونس-فلسطين.

9.جابر سامية. (2004). سوسيولوجيا الانحراف (الإصدار دون طبعة). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية مصر.

10.جميلة لمزري، و وديعة حبة. (01 07، 2014). قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الواد، المجلد 2(العدد 4)، الصفحات 172-189. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/475/2/4/79380 (زيارة 2023/05/06)

11.خليل فاضل. (05 05، 2003). اعترافات من على كرسي الطبيب النفسي. تم الاسترداد من http://www.kotobarabia.com (زيارة 2023/05/06).

12.سامية ابريعم. (01 09، 2015). دوافع سلوك العنف لدى طلبة الجامعة الجزائرية (دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم العلوم الاجتماعية بجامعة أم البواقي). مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الصفحات 159-166. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/475/3/3/81586 (زيارة 2023/05/06)

13.سعد جمعة. (2004). علم الاجتماع الحضري، مفاهيم وقضايا. القاهرة-مصر: بل برنت للطباعة والتصوير.

14.سهام الشويا. (00 00، 2013). الجريمة: آليات الوصم وبناء الهوية المجالية-حالة برج مولاي عمر مكناس-المغرب. كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة مولاي إسماعيل-المغرب.

15.(سهام الشويا وآخرون، المحرر) مكناس-المغرب، مكناس-المغرب، المغرب: كلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة مولاي إسماعيل-المغرب.

16.صلاح أحمد العزي. (2011). دور التنشئة الاجتماعية في الحد من السلوك الإجرامي. عمان-الأردن: دار غيداء عمان-الأردن.

17.عبد الرحمان أبوتوتة. (1999). علم الإجرام. بيروت، لبنان: الجامعي.

18.عبد القادر خريبش، و آمنة بن قبي. (01 06، 2015). دراسة سوسيولوجية لظاهرة الفساد الإداري. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الصفحات 134-146. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/475/3/2/81569 (زيارة 2023/05/06).

19.عدنان الدوري. (1985). جناح الأحداث (الكتاب الأول: المشكلة والسبب). الكويت: منشورات ذات السلاسل.

20.علي السمري. (2000). سلوك العنف بين الشباب (دراسة ميدانية على عينة من طلبة وطالبات المرحلة الثانوية). القاهرة-مصر: مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية-كلية الآداب.

21.غريب محمد أحمد. (2006). علم الاجتماع الحضري. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

22.فروق يعلى. (16 06، 2022). مشكلات التحضر في المدينة الجزائرية. مجلة الدراسات والبحزث الاجتماعية-جامعة حمة لخضر-الوادي، العدد02، الصفحات 272-285. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/475/10/2/193285 (زيارة 2023/05/06).

23.لخضر زراري. (2014). الجريمة والمجتمع. عمان الأردن: دار وائل عمان الأردن.

24.محمد الجوهري. (2011). الانحراف والسلوك الاجرامي. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

25.محمد الزلتاني. (1992). القيم الاجتماعية مدخلا للدراسات الانثربولوجية والاجتماعية. القاهرة: مطبعة الاستقلال الكبرى.

26.محمد عباس ابراهيم. (2003). التنمية والعشوائيات الحضرية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية. الإسكندرية، مصر: دار المعرفة الجامعية.

27.محمد عبد المولى الدقس. (00 00، 2013). العنف الأسري في المجتمع العربي: رؤية في الدوافع والمعالجات. (مركز دراسات المرأة، المحرر) مجلة مسارات معرفية، عدد 03، صفحة 89.

28.مصطفى الخشاب. (1986). علم الاجتماع الحضري. القاهرة: شركة الأمل للطباعة والنشر.

29.منصور أحمد أبوزيد. (00 00، 1996). الإيكولوجيا الحضرية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية في المدينة، دراسة سوسيولوجية لمنطقة حضرية مصرية. الإيكولوجيا الحضرية وعلاقتها بالمتغيرات الاجتماعية في المدينة، دراسة سوسيولوجية لمنطقة حضرية مصرية. عين شمس مصر، القاهرة، مصر: قسم علم الاجتماع-كلية الآداب-جامعة عين شمس مصر.

30.موسوعة الجزيرة. (08 06، 2023). aljazeera.com. تم الاسترداد من https://aljazeera.com. (زيارة 2023/05/06).

31.نوال بوحزام. (01 06، 2016). إشكالية التحليل السوسيولوجي بين الأنا والأخر. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد2، الصفحات 75-86. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/475/4/2/70488 (زيارة 2023/05/06).

32.نورة عامر. (01 03، 2020). الكتابات الجدارية في الجزائر، ما بين تراث الماضي وإرهاصات الحاضر. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، العدد1، الصفحات 80-94. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/475/8/1/112109 (زيارة 2023/05/06).

33.هشام لخذاري، باية بوزغاية، و نتيجة جيماوي. (17 05، 2023). المساحات الخضراء ضمن تخطيط الأحياء السكنية في المدن بين الضرورة والإهمال. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 11(العدد 01)، الصفحات 204-221.220688/475/11/1/https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle (زيارة 2023/05/06).

34.يوسف الكلاخي. (09 06، 2012). أزمة القيم في المجتمعات المعاصرة. تاريخ الاسترداد 29 11، 2020، من https://www.hespress.com/: https://www.hespress.com/.(زيارة 2023/05/06).